دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	إطار مقترح للمحاسبة السياسية
المصدر:	الإدارة
الناشر:	اتحاد جمعيات التنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	الباز، محمد أحمد البدوي
المجلد/العدد:	مج 22, ع 3
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1990
الشهر:	مارس
الصفحات:	20 - 33
رقم MD:	156706
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	نظم المعلومات، المحاسبة السياسية، الانتخابات، وسائل الاعلام، الاعلان، النظم المحاسبية، التسويق، اتخاذ القرارات، التخطيط الاستراتيجي، الجوانب الاقتصادية، الجوانب الاجتماعية، التقارير المالية، الميزانية، التغذية الراجعة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/156706

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

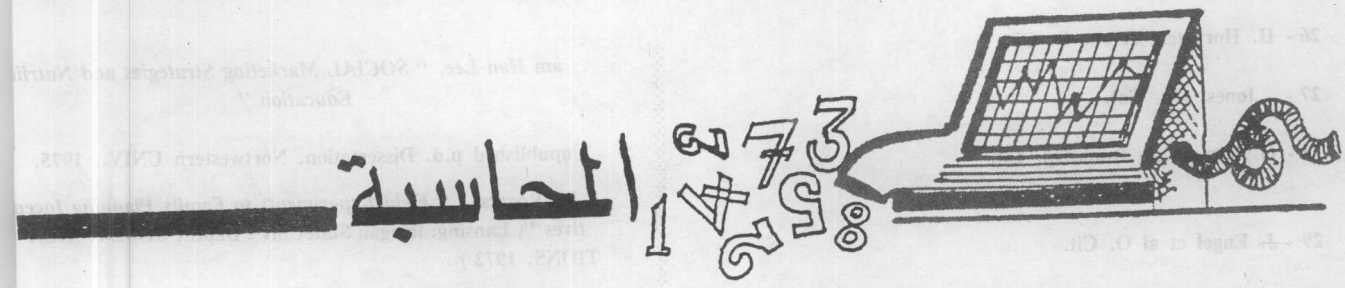

بقلم الدكتور :
محمد أحمد البدوى البلز
مدرس بكلية التجارة جامعة الزقازيق

إطار مقترح للمحاسبة السياسية

A FRAME WORK FOR POLITICAL ACCOUNTING

مقدمة :

عرف الفكر المحاسبى فى الآونة الأخيرة مصطلح المحاسبة السياسية للتعبير عن العلاقة المتبادلة بين السياسة والمحاسبة ، وذلك بعد ان تجاهل المحاسبون طويلا البعد السياسى فى عملهم وقد فرض البعد السياسى نفسه فى المجال المحاسبى فى إتجاهات ثلاثة مجتمعة هى :

(١) التاثير الذى يمارسه البعد السياسى على وضع وصياغة المعايير المحاسبية وتعديلها بل وإمتداده احيانا لتحديد إجراءات تطبيقها .

(٢) الإدراك المتزايد للحاجة لربط علم السياسة بمجالات المعرفة الأخرى ومنها علم المحاسبة وذلك بعد ان تبين لعلماء السياسة ان علم السياسة وفنها على حد سواء فى حاجة إلى القياس الكمى للظواهر موضع الدراسة فى هذا العلم وقد كان ذلك مواكبا لإنتقالهم من المدرسة التقليدية فى التحليل السياسى إلى المدرسة السلوكية إلى المدرسة التوفيقية .

(٣) الشواهد الوضعية التى بدات تفصح بوضوح عن ان مهنة المحاسبة اصبحت تعمل فى بيئة سياسية الملامح بدرجة متزايدة إلى حد المناداة من قبل بعض المفكرين وعلماء السياسة امثال ديفيد ايستون بتسييس المؤسسات العلمية وتسييس المهن المرتبطة بها لتوظيف العلم والمعرفة والخبرة فى تحسين اوضاع المجتمع[١] .

ومن ثم فإن علم المحاسبة ومهنتها اصبحا يواجهان تحديا ملحوظا يفرض الإستجابة للبعد السياسى فى مجال المحاسبة ، ويرى الباحث ان ذلك يقتضى دراسة المعلومات اللازمة للسياسيين والمعلومات السياسية اللازمة للمحاسبين وإدماج الأثنين فى إطار عام يرتكز على ما بينهما من اهداف مشتركة ، ذلك ان الإطار السياسى فى اى مجتمع يحتاج إلى معلومات محاسبية يمكن ان تقدمها المحاسبة بالشكل والقدر المناسب وفى التوقيت الملائم من واقع وظائفها فى القياس والتحقيق والتقرير ، كما ان المحاسبة ايضا فى حاجة إلى المعلومات السياسية (توجيهات - قرارات - بيانات) التى تساعدها فى إختيار انسب القواعد والطرق والاصول المحاسبية لتنفيذ وظائفها فى القياس والتحقيق والتقرير بما يخدم متطلبات مستخدمى المعلومات فى المجال السياسى ، ويثير وضع هذا الإطار مشكلة تتطلب تضافر الجهود العلمية لمعالجتها . ويعتبر هذا البحث محاولة فى هذا الإتجاه .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى محاولة وضع إطار للمحاسبة السياسية ليتسع بخدمات علم المحاسبة ومهنتها لتلبية إحتياجات متخذى القرارات فى المجال السياسى بما يتفق وخصائص البيئة السياسية وطبيعة المجال السياسى ، وذلك فى ضوء عدة فروض منهجية .

فروض البحث :

يقوم هذا البحث على ثلاثة فروض رئيسية هى :

الفرض الأول :

هناك حاجة ماسة للمحاسبة السياسية

الفرض الثانى :

المحاسبة السياسية ينطبق عليها مفهوم النظم

الفرض الثالث :

إمكانية وضع نظام للمحاسبة السياسية .

وعلى ذلك قسم الباحث هذا البحث ليشمل القضايا التالية :

١ ـ الحاجة إلى المحاسبة السياسية .

٢ ـ العلاقة بين المحاسبة السياسية ومفهوم النظم .

٣ ـ إطار نظام المحاسبة السياسية .

المبحث الأول
الحاجة إلى المحاسبة السياسية

يمكن بحث الحاجة إلى المحاسبة السياسية على مستويين هما :

١ ـ المستوى الفكرى أو النظرى Conceptual Level

١/١ ـ المنهج المستخدم فى التعرف على الحاجة إلى المحاسبة السياسية من الناحية النظرية أو الفكرية :

إعتمد الباحث فى التعرف على الحاجة إلى المحاسبة السياسية من الناحية الفكرية على تحليل انشطة المجال السياسى وإستنباط المؤشرات التى يمكن من خلالها الوقوف على مدى الحاجة إلى المحاسبة السياسية واهميتها لمتخذى القرارات المتعلقة بتلك الأنشطة .

وقد استند التحليل الذى اجراه الباحث لانشطة المجال السياسى على الكتابات والبحوث المتعلقة بعلم السياسة ، وعلى الممارسات الفعلية فى مجال الأنشطة السياسية من قبل المؤسسات السياسية فى مختلف الدول ولا سيما الدول المتقدمة ذات الديمقراطيات المستقرة مثل دول اوروبا وامريكا وبعض الدول النامية التى تاخذ بقدر من الديمقراطية وتعدد الاحزاب والمؤسسات السياسية ، وبالنسبة للنظم الشمولية التى لا تعرف تلك التعددية فإن نتائج التحليل تبقى سليمة فى جوهرها كل ما هنالك ان انشطة المجال السياسى تمارس لكن من خلال جهاز السلطة الحاكم (الحزب او مؤسسة الرئاسة) وإن إختلفت الاهمية النسبية لبعض الانشطة من نظام لآخر .

٢/١ ـ انشطة المجال السياسى :

إذا اردنا ان نتعرف على انشطة المجال السياسى من خلال العلم الذى يدرس هذا المجال وهو علم السياسة فإننا نواجه بعدم وجود إجماع حول مفهوم هذا العلم ، فالبعض من امثال « Georges Scalle» يرى انه علم الدولة او انه العلم الذى يدرس المجتمع السياسى ، بينما يرى اخرون انه علم السلطة او شئون الحكم بينما يرى Jouvreudle Bertrondde ان الدولة تختلف عن المجتمع السياسى ، حيث لم يعد يقصد بالدولة « مجتمع منظم ذو حكومة مستقلة » بل يقصد بها الجهاز الذى يحكم هذا المجتمع . ويرى البعض الآخر من امثال Easton ان السياسة تتكون من مجمل التدابير المتخذة من اجل فرض القرار السياسى ، بينما يرى March & Simon ان جوهر العلم السياسى يتعلق بالإدارة التى هى « فن تسيير الامور » وهذا يستلزم وجود قرار سياسى وعمليات سياسية »[٢] .

وقد عرف Cohen & Rosenithal العمليات السياسية بانها تشمل كل ما يتعلق بالعلاقات السياسية بين الإنسان (او القوى السياسية) والبيئة والأنشطة التى تنتج عن هذه العلاقات[٣] .

وتستخدم السياسة فى هذا البحث على اعتبار ان مفهومها يتصرف لتحديد مجال السياسة « بالحقل تمارس فيه انشطة القوى السياسية (مؤسسات ـ مجموعات ـ تنظيمات) سواء كانت فى الحكم (الحزب الحاكم) او خارج الحكم (احزاب المعارضة ـ جمعيات سياسية ـ جماعات ح ... الخ) .

ويلزم للتعرف على انشطة المجال السياسى الوقوف على نطاق حقل السياسة وهو يحدد نطاق ومجلات عمليات صنع وإتخاذ القرارات فى هذا المجال .

١/٢/١ ـ نطاق المجال السياسى :

يكاد يكون هناك إتفاق على ان مجال السياسة يتشكل من عنصرين اساسيين هما مجموعة الانشطة والاستراتيجية[٤] .

اما الانشطة فإنها تمارس من خلال القوى السياسة المتواجدة فى حقل السياسة وهى الدولة والاحزاب السياسية وجماعات الضغط والتنظيمات السياسية الاخرى وتتسع تلك الانشطة لتشمل انشطة داخلية وانشطة خارجية ، ويقصد بالانشطة الداخلية تلك التى تخص المجال الداخلى او الإقليمى للدولة اما الانشطة الخارجية فتنصرف إلى المجال الخارجى فيما يتعلق بوضع السياسة الخارجية وتنفيذها من خلال العمل الدبلوماسى او الدعاية او الأدوات الإقتصادية ، كما يشمل العلاقة بالمنظمات السياسية الدولية مثل الأمم المتحدة .

اما الإستراتيجية فتنصرف إلى تعيين الأساليب التى يمكن من خلالها تحقيق الغايات التى ترسمها السياسة وفقا للإمكانيات المتاحة والإعتبارات السائدة فى الزمان والمكان[٥] .

وعلى اساس تحليل نطاق مجال السياسة يمكن تبويب الأنشطة الرئيسية التى تمارسها الوحدات السياسية (القوى السياسية) إلى الأنشطة الرئيسية التالية :

(ا) تحديد الأهداف ووضع الإستراتيجية .

يتمثل هذا النشاط الذى تمارسه الوحدات السياسية فى صياغة اهدافها التى تبلور « المنتج السياسى » الذى تسعى إلى إنتاجه وتسويقه وتقييم النتائج الفعلية المتحققة وقد يتمثل المنتج السياسى فى واحد او اكثر مما يلى :

اولاً : « برنامج سياسى » : ينظم اهداف الوحدة السياسية داخليا وخارجيا ويتفق مع ايدولوجيتها او عقيدتها السياسية ، ويتم وضعه وصياغته فى ضوء التغيرات السائدة فى المكان والزمان .

ثانياً : « تنمية الموارد البشرية » : وينصرف هذا النشاط إلى إعداد القادة والكوادر السياسية وإعدادهم لتمثيل الوحدة السياسية على مستوى المحليات او على مستوى المجتمع السياسى .

ثالثاً : « برنامج إنتخابى ويشمل ذلك التخطيط للحملات الإنتخابية او الإستفتاء حول برنامج او حزب او مرشح .

وبالنسبة للحزب الحاكم او الحكومة بإعتبارها احدى الوحدات السياسية فى المجال السياسى فإنه يتولى وضع السياسة الخارجية على اساس إيدولوجيتها وفى ضوء متغيرات السياسة الدولية والتنظيم الدولى وقواعد القانون الدولى والعلاقة بالمنظمات الدولية وتحدد وسائل تنفيذ هذه السياسة بواسطة العمل الدبلوماسى الذى يشمل عملية التمثيل والتفاوض التى تجرى بين الدول فى غمار إدراتها لعلاقاتها الدولية ، وعبر كل العصور كان الدبلوماسى يقوم بوظيفتين اساسيتين اولهما تنفيذ السياسة الخارجية لبلده على افضل نحو ممكن والثانية ان يبقى حكومته على علم بالظروف السائدة فى مكان عمله وسياسات الحكومة الموفد إليها . كما تستخدم الدعاية السياسية كاحد ادوات تنفيذ السياسة الخارجية ،

وتنصرف إلى إقناع القوى الأخرى (الدول الأجنبية) بقبول سياسات مواتية للدولة التى تقوم بالدعاية السياسية (مصدر الدعاية) أو على الأقل غير معادلة لها . وقد تستخدم ايضاً الأدوات الإقتصادية فى تنفيذ السياسة الخارجية ويطلق عليها دبلوماسية المساعدات الإقتصادية سواء كانت ثنائية (بين دولتين) او جماعية (بين مجموعة من الدول او بين منظمة دولية واحدى الدول) .

وبذلك يتمثل النشاط الأول فى مجال السياسة الذى تباشره الوحدات السياسية العاملة فى هذا المجال فى تحديد الأهداف ووضع إستراتيجية تنفيذ هذه الأهداف وهو ما يمكن ان يطلق عليه التخطيط السياسى والذى يشمل تحديد المنتج السياسى ورسم السبيل وتحديد الأساليب اللازمة لبلوغه . او ما يعرف بصنع السياسة كما عرفها « Thompson » بانها مجموعة من العمليات التى تشكل بها الجماعات داخل النظام السياسى - او التى لها علاقة بهذا النظام - الأهداف العامة لهذا النظام[٦] .

(ب) التسويق السياسى « Politcil Markting »

يعتبر مصطلح التسويق السياسى حديثا نسبيا وإن كان البعض فى محاولة لتاصيل هذا المفهوم يذهب إلى القول بانه ليس لتاريخ التسويق السياسى يوم نشاة فمنذ عرف الإنسان كيف يتكلم ويرسم ويكتب أى منذ عرف كلمة « التواصل » كان الإقناع وهكذا نشات اوليات اشكال الدعاية كما يرى « Francois Bourricaud »[٧] وبحلول النصف الثانى من القرن العشرين اوجد التقدم التقنى وسائل إتصال جديدة سمعية وبصرية كما قدم علم السيكولوجيا الإجتماعية الركائز للدعاية المعاصرة التى تسللت إلى البيوت للتوجه بصورة شخصية إلى المنازل كما اثبت ذلك David Ries man فى مؤلفه « الجمهور الأعزل »[٨] ولكن سرعان ما اخلت كلمة « دعاية » المكان لمصطلح « التسويق السياسى » وتعتبر الإنتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة ١٩٥٢ هى التى طبقت فعلا البدايات الحقه للتسويق السياسى مع وكالة الإعلان والنشر « تدباتس » التى تدخلت فى الإستراتيجية السياسية والحملة الإتصالية « للمرشح إيزنهاور » وإستعان جون كندى سنة ١٩٦٠ لأول مرة بالتحليل السوسيوبوليتيك الدقيق للراى العام وللناخبين ، وفى فرنسا فى ١٩٦٥ طبقت بعض أساليب التسويق السياسى فى إنتخابات الرئاسة لجان لكانبوى ثم اخذ مفهوم التسويق السياسى ياخذ مكانه شيئا فشيئا ليقدم تحليلا منهجيا لحركات الراى العام وملاءمة عقلانية للقرارات السياسية مع رغبات الصناعات الإقتصادية ، وإعلاما اكثر تاثيراً للمواطنين[٩] .

ويهدف التسويق السياسى إلى تعظيم عدد المؤيدين والمساعدات المالية والمنضمين إلى حزب او برنامج او مرشح بإستخدام كل الوسائل الضرورية للوصول إلى هدف محدد مسبقا توظيفا لتطلعات الراى العام كما يتضمن كذلك ما يعرف بالتسويق الإنتخابى الذى غايته حمل اكبر عدد من الناخبين على الأدلاء باصواتهم لصالح حزب او مشروع او عمل سياسى .

ومن منظور التسويق السياسى تحلل كلمة السياسة إلى ثلاثة اشياء : موقف ووضع ودور ، والموقف يقتضى حالة يكون فيها الفرد مستعداً للتجاوب بشكل ما مع الحافز او المؤثر ، اما الوضع فهو منهج السلوك الذى يفرض نفسه على اللاوعى ، ويستعمل كجهاز إتصال ، والدور يعرف بانه مجمل السلوكيات والمواقف الإعتيادية من قبل المجتمع بالنسبة لما ينتظره هذا المجتمع من فرد له هذا الوضع او ذلك .

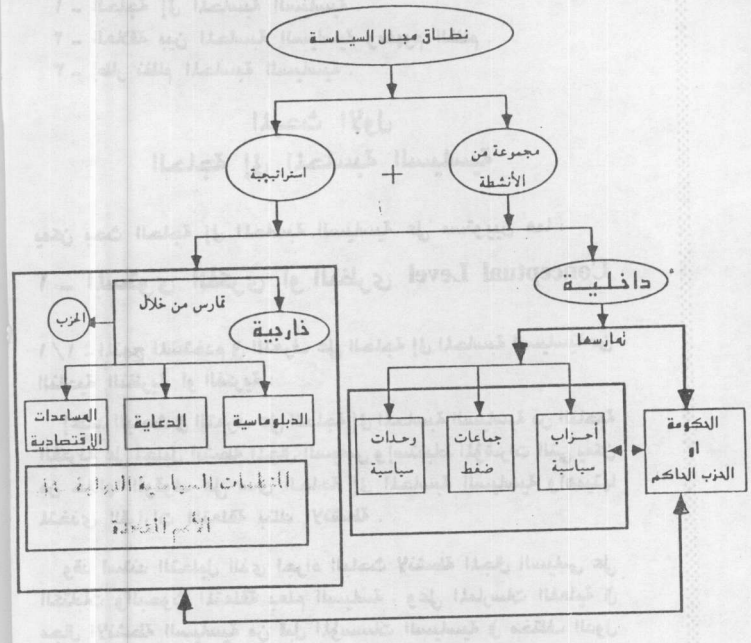

شكل رقم (١) "شكل يوضح نطاق مجال السياسة"

ويرى روبير داهل فى مؤلفه « التحليل السياسى المعاصر » ان التسويق السياسى يساعد رجل السياسة البارع على القيام بالكثير بإستخدام عدد قليل من الوسائل للتفوق على رجل السياسة غير البارع الذى يملك وسائل اكثر ، كما يساعد على معرفة مختلف انماط رجال السياسة ، ويفيد كذلك فى إجراء التقييم السياسى ، ويضيف روبير داهل ان التسويق السياسى يتيح إمكانية إيجاد وسائل مقارنة التاثير ، ويتيح إمكانية قياس ومعرفة توزيع الموارد والكفاءات السياسية[١٠] .

وتبدو اهمية التسويق السياسى جلية من النظر لطبيعة المجال السياسى او ما يمكن ان يطلق عليه الهيئة السياسية . ذلك ان البيئة بحكم تغيرها تقتضى التكيف والتجاوب الإيجابى من الوحدات السياسية .

(جـ) تقييم الأداء السياسى .

بعد ان تقوم الوحدة السياسية « الحزب - الجماعة - ... الخ) بتحديد الأهداف ووضع الإستراتيجية والتى تتبلور من خلال (المنتج السياسى) المستهدف يتولى نشاط الوحدة فى مجال التسويق القيام بالعمليات التى من شانها بيع هذا المنتج للمستهدفين به ، ولابد ان يعقب ذلك قيام تلك الوحدة بتقييم الأداء الذى حدث ، وتحليل النتائج وإستخدام التغذية العكسية فى ترشيد عملية تحديد الأهداف ووضع الإستراتيجية للفترة التالية .

(٣) الأنشطة المحاسبية المقابلة لأنشطة المجال السياسى :

من واقع تحليل انشطة المجال السياسى السابقة يمكن القول بان كافة هذه الأنشطة فى حاجة بدرجة او اخرى إلى خدمات محاسبية

تتلاءم مع طبيعة تلك الأنشطة وخصائص المجال الذى تزاول فيه . وهناك ظواهر تؤكد هذه النتيجة لعل من أهمها ما يلى :

١ ـ الحاجة إلى خدمات مهنة المحاسبة لتحديد الأهداف ووضع الإستراتيجية السياسية .

لقد عبر Marcd Mauss عن الحاجة إلى خدمات مهنة المحاسبة فى هذا الصدد افضل تعبير بقوله إن التصرف بذكاء فى السياسة كما فى المجالات الأخرى ، يتطلب التفكير الجدى فى الوسائل والأساليب التى تتيح التوصل إلى أكبر عدد من الأهداف باقل تكلفة[١١] .

ولا شك أن تحديد الاهداف ووضع الإستراتيجيات فى هذا الإطار يتطلب المقارنة بين البدائل الممكنة واحد معايير المقارنة تكلفة كل بديل والموارد المتاحة لتحقيقه وهو ما يمكن ان تقوم المحاسبة بقياسه والتقرير عنه . كما أن المحاسبه من خلال إعداد الموازنات المالية والعينية والنقدية توفر للوحدة السياسية اداة هامة من ادوات اللازمة لإجراء التخطيط السياسى .

٢ ـ الحاجة إلى خدمات مهنة المحاسبة لنشاط التسويق السياسى .

يمكن تلمس الحاجة إلى خدمات مهنة المحاسبة فى مجال التسويق السياسى على ضوء التحليل الذى سبق عرضه لانشطة هذا المجال وذلك إستنادا إلى الظواهر التالية :

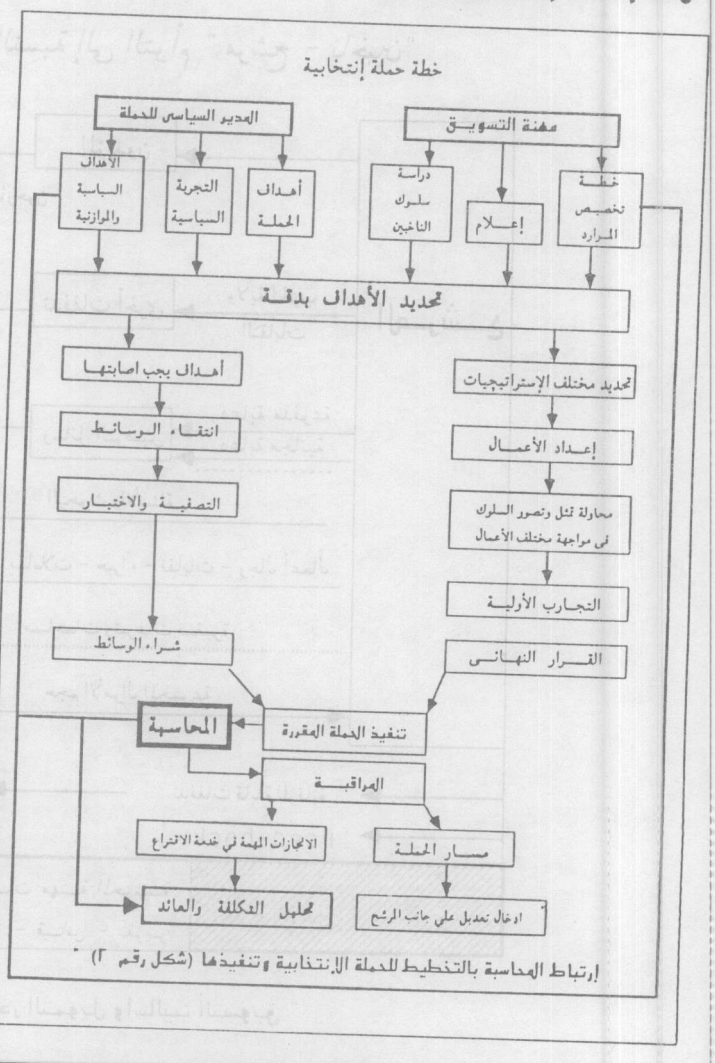

إرتباط المحاسبة بالتخطيط للحملة الإنتخابية وتنفيذها (شكل رقم ٢)

(أ) أن متطلبات التخطيط والتنفيذ لأى حملة إنتخابية تتطلب الإستعانة بخدمات مهنة المحاسبة فى تقدير الموارد اللازمة لتلك الحملة والمفاضلة بين الوسائل المتاحة للتنفيذ وتحليل التكلفة والعائد من كل وسيلة وتقييم النتائج النهائية فى هذا الصدد .

ويمكن توضيح إرتباط المحاسبة بالتخطيط للحملات الإنتخابية وتنفيذها على النحو الموضح بالشكل رقم (٢) .

كما أن إعتماد التسويق السياسى على إستخدام شبكات الإعلام لتحقيق المواءمة والتعريف الجيد بالمرشح للناخبين أو ما يطلق عليه التوام مرشح ـ ناخبين فى حاجة إلى خدمات مهنة المحاسبة للتنبؤ بمصادر الأموال اللازمة للتمويل وقياس تكلفة ذلك النشاط والتقرير عنه ، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٣) .

(ب) ما ذهب إليه « Wagman » وآخرون من أن دور المحاسبة فى إدارة الحملات الإنتخابية مثال واضح فى تزايد البعد المحاسبى فى السياسة ، وان خدمات مهنة المحاسبة تعد ضرورية لكل حملة إنتخابية ، ويضيف فى هذا الصدد إن أى مرشح سياسى يحتاج إلى فريق لإدارة حملته الإنتخابية ، والمحاسب الخبير يعد عضوا رئيسياً فى هذا الفريق وذلك ليحقق للمرشح السياسى التوافق مع المتطلبات العديدة لقوانين الضرائب والإفصاح ، ولكى يعطى الناخب صورة صادقة وسليمة عن المركز المالى للسياسى الذى يطمح فى أن يمثله ، ومن ثم فإن إعداد القوائم المالية للمرشحين وللوحدات السياسية يعتبر من الخدمات التى تسعى السياسة إلى الحصول عليها من مهنة المحاسبة[١٢] .

(جـ) يتطلب تكوين جماعات الضغط وهى احدى الوحدات السياسية التى يتشكل منها المجال السياسى[١٣] مراعاة البعد الإقتصادى فى عملها حيث إن الفرد الضاغط كما ذكر Sutton يتخذ قراره بالضغط على اساس إقتصادى[١٤] ، ويستلزم مراعاة هذا البعد فى عمل الجماعات الضاغطة مقارنة التكاليف اللازمة لاحداث الضغط بالمكاسب المتوقع تحقيقها .

كما أن الإنضمام لاحد الجماعات الضاغطة يتطلب من الفرد الراغب فى الإنضمام مراعاة نوعين من التكلفة ، النوع الأول تكاليف المعلومات التى يتحملها الفرد للحصول على المعلومات التى تمكنه من تبنى موقف معين ثم تدفعه لاحد جماعات الضغط المؤيد للموقف الذى يتبناه . اما النوع الثانى فهى تكاليف التنظيم التى يتحملها الضاغطون عندما تتجه نيتهم إلى تحويل الجهود الفردية لكل منهم إلى جهد جماعى منظم وقد لجأت بعض جماعات الضغط فى بعض البلدان كما فى الولايات المتحدة إلى إنشاء مكاتب خاصة فى كل انحاء الدولة وزودتها بطائفة من الكتاب ، والناشرين ورجال القانون والدعاية والابحاث العلمية ومهمة هذه المكاتب هى تزويد رجال السياسة (اعضاء الكونجرس) بالمعلومات اللازمة بشان موضوع معين ، فتجمع الأدلة ومشروعات القوانين المماثلة وتبحث التعديلات المحتملة ، كما تطبع التقارير المطلوب تقديمها إلى اللجان وتعهد هذه المكاتب إلى بعض رجال السياسة (اعضاء الكونجرس) بعرض وجهة نظرهم امام المجالس النيابية والدفاع عن قضاياهم ، وذلك مقابل اجر ثابت او مكافاة ، كما تعين كل جماعة ممثلا لها فى الكونجرس مهمة الإتصال بالاعضاء ، ويشترط القانون الأمريكى على تلك الجماعات بتسجيل موظفيها فى سكرتارية الكونجرس[١٥] ولا شك أن انشطة تلك الجماعات فى هذا المجال تحتاج إلى خدمات مهنة المحاسبة لقياس تكاليف انشطتها وتخطيطها والتقرير عنها .

(د) إن من اهم الأساليب المستخدمة فى التسويق السياسى تعبئة الراى العام ويقتضى ذلك إستخدام مختلف الوسائل التى تؤثر فى الراى العام مثل إصدار النشرات وتوزيعها وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات وإستخدام الإذاعة والتليفزيون وكتابة الرسائل والبرقيات إلى غير ذلك من الوسائل . وتطلب خدمات المحاسبة فى هذا الصدد لتحديد تكلفة مختلف الوسائل والمفاضلة بينها من هذا المنظور .

د : الحاجة إلى خدمات مهنة المحاسبة لنشاط تقييم الأداء السياسى .

تسعى الوحدات السياسية شانها شان الوحدات الاخرى إلى تنظيم تحقيق اهدافها وإستراتيجياتها الموضوعة بطريقة سليمة يمكن معها تحديد المسئوليات والمحاسبة عنها ، وفى سبيل ذلك فإنها تقوم بتقييم الأداء الفعلى فى مجال تنفيذ الأنشطة المختلفة التى تمارسها ومقارنة النتائج التى اسفر عنها التنفيذ بما كان مستهدفا منها ، والوقوف على التغيرات او الفروق بين المخطط والفعلى ومعرفة اسبابها والمسئولية عنها . ويمكن لمهنة المحاسبة ان تضطلع بدور جوهرى فى هذا الصدد فيما يختص بالجوانب المالية للأداء السياسى وذلك من خلال الأساليب المحاسبية الملائمة مثل محاسبة المسئوليات وتحليل الفروق وقوائم المتابعة والتقارير المالية الرقابية بما يمكن من تقييم النتائج .

يخلص الباحث من تحليل انشطة المجال السياسى على النحو السالف إلى صحة الإفتراض من الناحية النظرية بأن هناك حاجة إلى المحاسبة السياسية وان تلك الحاجة تتولد وتنبثق من طبيعة ونوعية انشطة المجال السياسى وذلك على نحو يمكن توضيحه فى النموذج التالى (فى شكل رقم ٤) .

٢ - المستوى التطبيقى أو العملى Impercial Level

يتطلب البحث فى مدى الحاجة إلى المحاسبة السياسية من الناحية العملية إلى القيام بإستبيان فى كل من مجال السياسة ومجال المحاسبة ، إلا ان الباحث لم يتسن له القيام بذلك على نطاق واسع يعتد بنتائجه ، واعتمد بشكل رئيسى على الملاحظات والمشاهدات التى يبديها بعض علماء السياسة والمحاسبة فى هذا الصدد . كما اعتمد إلى حد ما على المناقشات التى اجراها مع بعض السياسين والمحاسبين والتى اتضح منها ان هناك حاجة من الناحية العملية للمحاسبة السياسية وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه Mucller, Doley من ان العلاقة بين المحاسبة والسياسة اصبحت متوازنة حيث تعتبر علاقة متبادلة بين العملين مما جعل الدراسات الحديثة فى علم المحاسبة تتجه نحو إستكشاف الأبعاد المحاسبية المختلفة فى عالم السياسة(١٦) .

شبكات الاعلام بالنسبة إلى التوأم " مرشح - ناخبين"

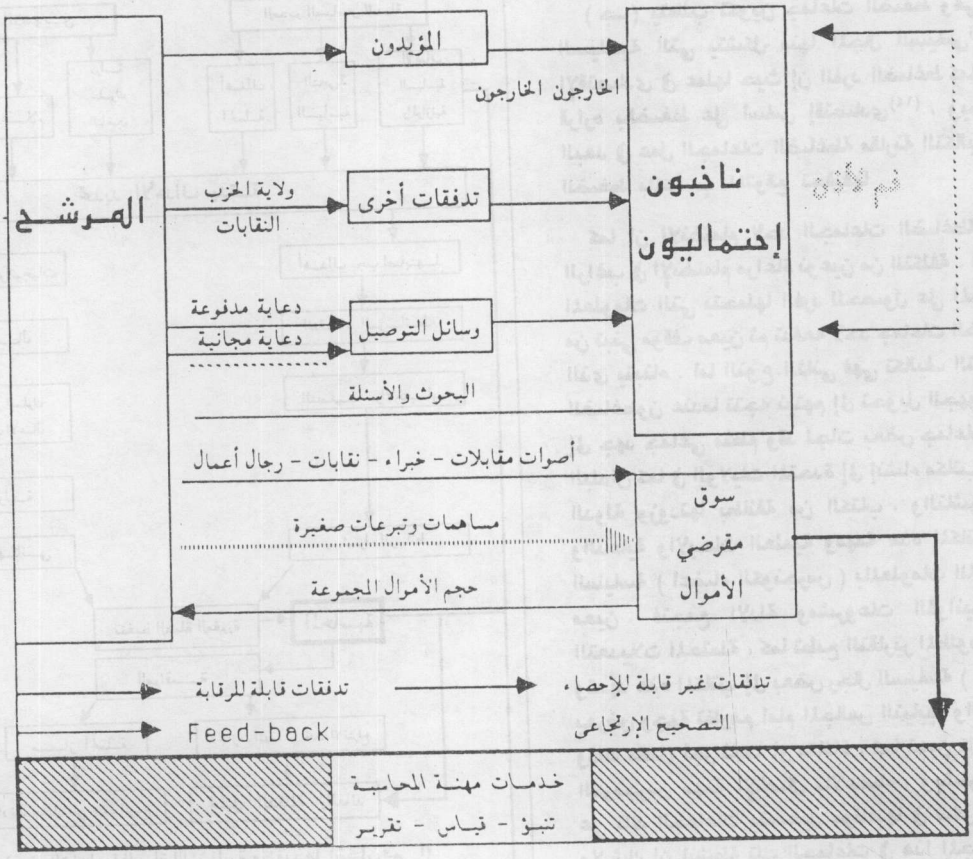

شكل رقم (٣) "إرتباط خدمات المحاسبة بمصادر التمويل واساليب التسويق "

المبحث الثانى
العلاقة بين المحاسبة السياسية ومفهوم النظم

يتناول هذا المبحث محاولة الربط بين كل من مفهوم النظم ومفهوم المحاسبة السياسية ومن ثم فإنه يدرس مفهوم النظم ثم مفهوم المحاسبة السياسية ثم يوضح إمكانية النظر إلى المحاسبة السياسية بإعتبارها نظاماً .

١ - مفهوم النظم :

ينصرف النظام بوجه عام إلى مجموعة من الاجزاء تعمل فى تناسق وتكامل لتحقيق هدف معين او مجموعة من الاهداف .

وتوجه العناية والتركيز على الهدف الذى وجد النظام من اجله ، ويلى ذلك دراسة الأنشطة التى تؤدى إلى هذا الهدف ، والتعرف على الأنظمة الفرعية داخل النظام الأساسى والإهتمام بمقاييس الأداء فى كل نظام فرعى وكيف يساهم فى تحقيق كفاءة النظام ككل ، وهذا يمثل فى مجمله مدخل النظم[١٧] .

ويتالف أى نظام بوجه عام من العناصر الأساسية التالية[١٨] :

(أ) المدخلات : وهى تمثل المادة الخام التى تدخل إلى النظام حيث يقوم بإجراء عمليات تشغيلية عليها ، ومن ثم يجب ان تعد بشكل يناسب إمكانيات التشغيل فى النظام .

(ب) التشغيل : يمثل الأنشطة والعمليات التى تحدث على المدخلات داخل اجزاء النظام ، وتتم بشكل منظم وطبقا لقواعد وإجراءات محددة ضمانا لإخراج منتج النظام بشكل جيد وكفاءة .

(جـ) المخرجات : تمثل منتج النظام سواء فى شكل مادى او خدمات ، ويجب ان تكون مطابقة للمقاييس المحددة مسبقا والمستهدفة من النظام ، ويحكم من خلالها على مدى كفاءة النظام .

(د) التغذية العكسية : تعنى انه بعد إجراء المطابقة بين المخرجات والمقاييس المحددة لها يتم تعديل المدخلات الجديدة وإجراء ما يلزم من تعديلات على عمليات التشغيل تحقيقا لزيادة كفاءة وفاعلية النظام .

وعلى ذلك فإن إستخدام مفهوم النظم يتم وفقا لإعتبارات اساسية هى :

- تحديد الهدف الكلى من النظام وتحديد مقاييس كفاءة النظام الملائمة .
- تحديد اجزاء النظام وتحديد مقاييس كفاءة كل جزء منها .
- تحديد مصادر موارد النظام بما يكفل ضمان تشغيله وإستمراره .
- التعرف على البيئة التى يطبق فيها النظام بإعتبارها تشكل ادوات النظام وتعتبر احد محددات تصميمه .
- إدارة النظام والحرص على إحداث التناسق والتكامل بين اجزائه .

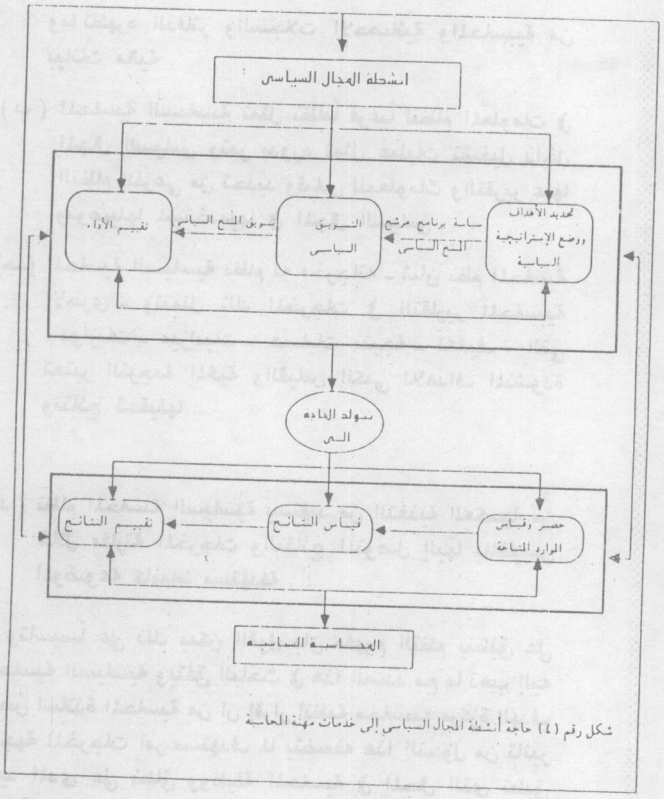

شكل رقم (٤) حاجة أنشطة المجال السياسى إلى خدمات مهنة المحاسبة

- ضرورة تقييم النظام بشكل منتظم والتحقق من ملائمته للإعتبارات السائدة فى الزمان والمكان بما يكفل ضمان إستمراره وتطويره .

٢ - مفهوم المحاسبة السياسية :

يمكن النظر إلى المحاسبة السياسية ، بإعتبارها منهاج فنى محاسبى لتحديد وقياس المعلومات الإقتصادية اللازمة لمتخذى القرارات فى المجال السياسى ، والتقرير عنها وتوصيلها إليهم فى الوقت وبالقدر والتحليل الملائم بما يساعد على ترشيد القرارات التى يتخذونها ، وبما يسمح لهم بالحكم على نتائج الماضى وإتخاذ القرارات اللازمة لسير العمل . وهذا المفهوم يتسق مع مفهوم المحاسبة بوجه عام كما عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية[١٩] .

كل ما هنالك أن المحاسبة السياسية تعتبر نظاما محاسبياً خاصاً بالمجال السياسى ، حيث يمكن النظر إلى تقارير المحاسبة السياسية على انها تمثل مخرجات النظام والنظر إلى البيانات التى يتم تحديدها وتجميعها من مجالات النشاط السياسى على إنها مدخلات النظام وان التحديد والتجميع والقياس والتقرير تعبر عن العمليات التشغيلية التى يقوم بها النظام لإنتاج المخرجات . وانه من خلال دراسة التقارير يمكن إحداث التغذية العكسية داخل النظام .

مدى إنطباق مفهوم النظم على المحاسبة السياسية :

بعد عرض مفهوم النظم ومفهوم المحاسبة السياسية ومدخلاتها ومخرجاتها يمكن تبين اوجه التلاقى بين المفهومين فيما يلى

(أ) المحاسبة السياسية نظام له مدخلاته التى تتمثل فى مجموعة البيانات والمعلومات المتعلقة بانشطة المجال السياسى

وما تظهره الدفاتر والسجلات الإحصائية والمحاسبية من بيانات مالية .

(ب) المحاسبة السياسية تمثل نظاماً فرعياً لنظام المعلومات فى المجال السياسى وتمر بدوره تمثل عمليات تشغيل داخل النظام الفرعى من تحديد وقياس للمعلومات والتقرير عنها وتوصيلها لمستخدميها فى المجال السياسى .

(جـ) المحاسبة السياسية نظام له مخرجاته - شان نظم المحاسبة الاخرى - وتتمثل تلك المخرجات فى التقارير المحاسبية ، موازنات - ميزانيات - حسابات نتيجة - تكاليف ، التى تعتبر الترجمة المالية والقياس الكمى للاهداف المنشودة ونتائج تحقيقها .

(د) نظام المحاسبة السياسية يستفيد من التغذية العكسية من خلال مقارنة المخرجات والنتائج المتوصل إليها بالمقاييس الموضوعة كانماط مستهدفة .

وتاسيساً على ذلك يمكن القول بان مفهوم النظم ينطبق على المحاسبة السياسية ويتفق الباحث فى هذا الصدد مع ما ذهب إليه بعض أساتذة المحاسبة من ان إقرار انظمة محاسبيه مركزة الهدف موجهة المخرجات امر مستهدف لما يتضمنه هذا التحول من تاثير بعيد المدى على نطاق ووظيفة المحاسبة فى المجال الذى تطبق فيه[٢٠] .

وتعتبر المحاسبة السياسية إمتداداً بخدمات مهنة وعلم المحاسبة إلى المجال السياسى الذى ثبت انه فى حاجة إلى مثل هذه الخدمات ، لا سيما وان هناك فروع معرفة اخرى كانت اسبق من علم المحاسبة فى الإمتداد بخدماتها إلى هذا المجال الحيوى مثل علم الإقتصاد ، وعلم الجغرافيا ، وعلم القانون ، وعلم النفس ، وعلم الإجتماع والإحصاء وغيرها من مجالات المعرفة ، ولم يعد مقبولا من المحاسبة التمهل فى السير فى هذا السبيل ولا سيما وان البيئة التى تعمل فيها المحاسبة اصبحت سياسية الملامح بدرجة كبيرة على نحو ما سلفت إليه الإشارة .

المبحث الثالث

إطار نظام المحاسبة السياسية

موضوع هذا المبحث دارسة إطار نظام المحاسبة السياسية فيتناول مدخلاتها وعمليات التشغيل التى تجريها ، ومخرجاتها ، والتغذية العكسية التى تتم فى إطار هذا النظام .

١ - مدخلات نظام المحاسبة السياسية :

تتمثل مدخلات نظام المحاسبة السياسية فى البيانات والمعلومات الأولية التى تعتبر المادة الخام التى يتم تشغيلها داخل هذا النظام لإنتاج المعلومات اللازمة لمتخذى القرارات فى المجال السياسى فيما يختص بالجوانب المالية والإقتصادية ولتحديد هذه المدخلات يلزم التعرف على نوعية القرارات المعنية . ولما كانت تلك القرارات من التعدد بما يجعل حصرها امراً غير مستطاع ، فإنه يمكن التعرف على طبيعة تلك القرارات وخصائصها وذلك من خلال تحديد اهم ملامح وخصائص البيئة التى تتخذ فيها تلك القرارات ، ذلك ان القرار الذى لا يتفق مع خصائص البيئة التى ينتسب إليها ويستجيب لإحتياجاتها ويصاغ فى إطار محدداتها يكون مردوده عكسياً او على الاقل منعدما .

خصائص البيئة السياسية :

إستناداً إلى تحليل انشطة المجال السياسى يمكن تحديد اهم ملامح وخصائص البيئة السياسية فيما يلى :

- البيئة السياسية معقدة وتخضع بصورة دائمة للتغير بشكل اسرع من التغير فى التنظيم السياسى ، وبالتالى يظل هذا التنظيم فى حاجة إلى إعادة التلاءم ، ذلك ان التنظيم الذى لا يتكيف بشكل مستمر مع تطور البيئة لا يستطيع المقاومة او البقاء .
- التنظيم السياسى الخلاق والمجدد لا يتقدم فقط بل يساهم فى التغيرات الخاصة داخل البيئة الخارجية .

- التنظيم الحزبى او الجماعة الضاغطة او المشروع السياسى محكوم عليه بالزوال تماماً عن طريق الإبتلاع مالم تكن لدية قدرة على التطو والتكيف والقدرة على مواجهة المنافسة .
- التنظيم السياسى يتوجب عليه بإستمرار ان يحلل المنافسة التى يتعرض لها وان يضع الإستراتيجيات للعمل والتفاعل وتقدير المواقف والتنبؤ فى ظروف عدم التاكد .

- التنظيم السياسى عليه ان يدرك ان له وظائف رئيسية تتمثل فى وضع الإستراتيجية فى ضوء الأهداف المنشودة وإجراء التسويق السياسى لها ثم إجراء التقييم السياسى وإتخاذ القرارات المصححة بما يكفل له دوام التكيف والقدرة على مواجهة التغير فى البيئة السياسية ومواجهة المنافسة .

- يحتاج وضع إستراتيجية التسويق السياسى إلى الإستعانة بالجغرافيا السياسية التى تهتم بالتفاعلات الكائنة بين الظواهر الجغرافية والظواهر السياسية ومحاولة تفسيرها ، وجغرافية الإنتخابات التى تهتم بدراسة اثر البيئة المحلية على السلوك الإنتخابى[٢١] . كما تهتم بدراسة الأنماط الإنتخابية ومدى وجود تلاعب فى تحديد الدوائر الانتخابية مساندة لبعض الاحزاب او لحزب معين - وتعرف هذه الظاهرة بـ « Gerrymandering» او مدى وجود ظاهرة سوء توزيع الناخبين على الدوائر الإنتخابية وتعرف بـ « Malapportionment» التى تنتج من إعادة توزيع الناخبين على الدوائر بغية مساعدة مرشح او حزب معين[٢٢]

« انواع القرارات السياسية »

لما كان من غير المستطاع حصر القرارات السياسية كما سبقت الإشارة ، فإنه يمكن للوقوف على خصائص تلك القرارات دراسة طبيعة وسمات البيئة السياسية على نحو ما تقدم ودراسة بعض الانواع الرئيسية للقرارات السياسية .

ويمكن تبويب بعض الأنواع الرئيسية للقرارات السياسية على اساس انشطة المجال السياسى فيما يلى :

١ - القرارات الإستراتيجية :

تسعى الإستراتيجية إلى تعيين السبل والأساليب التى تكفل

تحقيق الغايات التى ترسمها السياسة ، وفى جميع فروع الإستراتيجية يتلخص لب المشكلة فى كيفية إتخاذ القرار الاستراتيجى فى ضوء ماتحكمه من ابعاد مثل الإعتبارات السائدة فى الزمان والمكان والموارد المادية والمعنوية المتاحة والتحركات المضادة للأطراف المتاثرة بالقرار ، والحركة او المناورة اللازمة لتنفيذ القرار .

وعلى ذلك فإنه يلزم عند إتخاذ القرارات الإستراتيجية لرسم خطة تنفيذ الاهداف السياسية ، ان يوخذ فى الاعتبار التخطيط الإستراتيجى للقوى السياسية المضادة وكذلك موقف المجتمع الدولى وموقف الأطراف الأخرى المتاثرة واتخاذ التدابير لمواجهة اى موقف طارىء[٢٣] .

ومن ثم فإن الأبعاد التى تحكم القرار الإستراتيجى أربعة ابعاد يمكن توضيحها فى الشكل التالى شكل رقم (٥) .

ويتضح من الشكل السابق ان عناصر القرار الإستراتيجى مترابطة ولكنها متداخلة فالإعتبارات السائدة فى الزمان والمكان التى تشكل الموقف الراهن يجب إعادة ترتيب اهميتها على ضوء التحركات المضادة المتوقعة ، كما ان الحركة او المناورة التى تلزم لتنفيذ ، القرار المتخذ ، تتاثر بالإمكانيات المتاحة بما فيها الموقف المتوقع للمنافسين او المؤيدين وهكذا .

وتشمل القرارات الإستراتيجية فى مجال السياسة مجالات متعددة منها ما يتعلق بالامن الداخلى والخارجى وما يتعلق بمجالات الإنتاج والتسويق وما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية .

وللتعرف بشكل اكثر على طبيعة القرارات الإستراتيجية ناخذ مثالا عليها يختص بقرار صنع السياسة الخارجية فى اى دولة كمثال على القرار الإستراتيجى . فنجد ان عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة بسبب ما يمكن ان يطلق عليه ظاهرة تعدد صانعى القرار حيث يمكن النظر إلى عملية صنع القرار فى هذه الحالة كنظام رئيسى ينطوى على عدة نظم فرعية ، فالحكومة المسئولة عن إتخاذ القرار تمثل النظام الرئيسى ، ووزارة الخارجية او وزارة الدفاع او التنظيمات السياسية الرئيسية احزابا كانت او جماعات وكذلك تنظيمات السلطة التشريعية تمثل النظم الفرعية فى هذا الشان .

وإذا كانت السياسة الخارجية لكل دولة تهدف بصفة عامة إلى حفظ إستقلالها وامنها وحماية مصالحها الإقتصادية إلا ان صناعة القرار فى هذا الشان تمر بمراحل متشابكة وتعطى السياسة وزنا خاصاً فى عملية صنع القرار بإعتبارها مجموعة محددة من التفضيلات والخطط الموضوعة بحيث تسهل الوصول إلى القرارات المستقبلة وتجعلها اكثر تناسقا .

وإتخاذ القرار فى مجال السياسة الخارجية يتطلب تحليل للموقف الماثل للمصالح المعنية للدولة وهى المصالح المتضمنة حيوية ام ثانوية . وهل يتوقع للتطورات المتعلقة بهذا الموقف ان تمس هذه المصالح على نحو جوهرى ام هامشى ؟ ويترتب على هذا التحليل دراسة بدائل التحرك على ضوء الإمكانيات المتاحة للدولة بما فى ذلك إمكانيات حلفائها المحتملين والمؤكدين كذلك إمكانيات التحركات الدولية المضادة ، والخبرات الماضية لتحرك الدولة فى

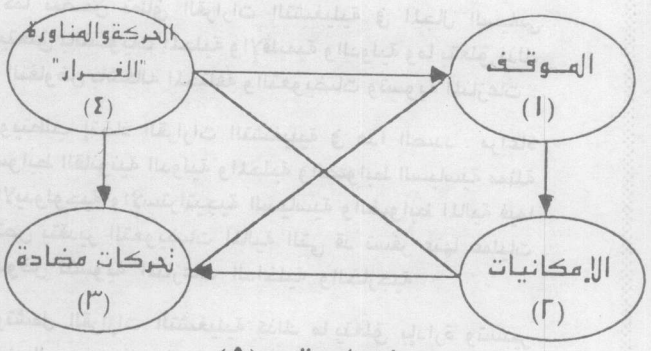

شكل رقم (٥)

مواقف مماثلة ان وجدت ، والنتائج المتوقعة لكل من البدائل المطروحة وذلك حتى يتسنى إختيار انسب بديل بينها يكون هو موضع القرار[٢٤] .

ولا يقف الأمر عند حد التوصل إلى القرار المنشود ، بل يتم قياس النتائج بعد ذلك وتحليلها وإحداث ، تغذية عكسية ، تسمح بتدفق المعلومات حول النتائج الفعلية بحيث يستفاد منها فى القرارات التالية :

وكلما كان نظام السياسة الخارجية اكثر تعقيدا كان من الممكن ان يحدث جزء من عملية التغذية العكسية فى النظم الفرعية المسئولة عن صنع السياسة الخارجية او تنفيذها[٢٥] وهكذا فإن الإستراتيجية السياسية شانها شان ، إستراتيجية الأعمال ، Business Strategy يجب ان تحظى بإهتمام خاص بالنظر إلى ما يحيط بوضع الإستراتيجية من صعوبات حيث يواجه متخذ القرار بدرجة عالية من التغير فى البيئة وايضا درجة عالية من ظروف عدم التاكد ودرجة ملحوظة من المنافسة[٢٦] ، ولقد عبر عن ذلك Domimioqe بقوله ، إن الساحة السياسية تشبه بشكل كبير السوق الإقتصادية ، والسوق السياسية هى مجمل الأفراد والمنظمات الذين لهم او يمكن ان يكون لهم تاثير فى القرار السياسى وتتسم هذه السوق السياسية بالطبيعة التنافسية وينبغى للعمل فى هذه السوق معرفة حقائقها وإمكانياتها وحدودها التى قد تتغير بشكل سريع[٢٧] .

٢ ـ القرارات التشغيلية :

تنصرف تلك القرارات إلى تسيير مجهودات وانشطة الوحدة السياسية فى إطار الإستراتيجية المرسومة لتنفيذ الأهداف المنشودة ومن الامثلة البارزة على انواع القرارات التشغيلية القرارات المتعلقة بإدارة الديون ، الداخلية والخارجية ، بمعنى إستخدامها فى الأغراض المحددة لها ومتابعة سدادها ، وتمثل إدارة الديون الخارجية اهمية خاصة فى هذا المجال حيث يتطلب الأمر رسم سياسة دقيقة وعلى درجة عالية من الكفاءة لمتابعة إستخدام هذه الديون ومتابعة سدادها وحسن إستخدامها .

ويحتاج إتخاذ القرارات التشغيلية فى هذا الصدد إلى الوقوف على الموارد المتاحة والمحققة كما يحتاج إلى معلومات بشان

الضوابط القانونية والإقتصادية والإجتماعية والمالية فى تلك الموارد .

كما يتضمن نطاق القرارات التشغيلية فى المجال السياسى ما يتعلق بالتسويات المحلية والإقليمية والدولية وما يتعلق بذلك من التفاوض بأشكاله المختلفة والتعويضات وتسوية المنازعات .

ويتطلب إتخاذ القرارات التشغيلية فى هذا الصدد ، مراعاة الضوابط القانونية الدولية والمحلية والضوابط السياسية ممثلة فى الأيدولوجية والإستراتيجية السياسية والضوابط المالية فيما يختص بتقدير التعويضات المالية التى قد تسفر عنها عمليات التفاوض لتسوية المنازعات الداخلية والخارجية .

وتشمل القرارات التشغيلية كذلك ما يتعلق بإدارة وتسيير شئون الوحدات السياسية فى مجال التخطيط والتسويق .

٣ - القرارات التصحيحية :

يترتب على القيام بتقييم الأداء السياسى كأحد أنشطة المجال السياسى ، إتخاذ القرارات المصححة على ضوء ما يسفر عنه تحليل النتائج وتحديد الفروق بين الأداء الفعلى والأداء المخطط ومعرفة أسبابها وتعيين المسئولية عنها .

ومن ثم فإن إتخاذ القرارات التصحيحية يتطلب تحليل نتائج الأداء وتحديد أوجه الكفاية وأوجه القصور وتقصى أسبابها وتحديد المسئول عنها .

وإستنادا إلى نشاطات المجال السياسى وطبيعة وخصائص البيئة السياسية ونوعية القرارات المتعلقة بالمجال السياسى يمكن تحديد مدخلات نظام المحاسبة السياسية والتى تتضمن عنصرين أساسيين هما :

(أ) البيانات المتعلقة بالجوانب المالية والإقتصادية لأنشطة المجال السياسى مثل :

أ/ ١ : بيانات عن الموارد المالية المتاحة للوحدة السياسية ومصدرها .

١ / ٢ : بيانات عن الأهداف والإستراتيجية السياسية .
١ / ٣ : بيانات عن الموارد المادية المتاحة للوحدة السياسية .
١ / ٤ : بيانات عن نتائج الأداء فى الفترات السابقة بالنسبة للجوانب المالية والإقتصادية لهذا الأداء .

أ/ ٥ : بيانات عن تكلفة إستخدام الوسائل المختلفة للتسويق السياسى .

(ب) معلومات عن الضوابط التى تحكم أداء الأنشطة فى المجال السياسى مثل :

ب / ١ : الضوابط القانونية الداخلية والخارجية .
ب / ٢ : الضوابط الإقتصادية الداخلية والخارجية .
ب / ٣ : الضوابط الإجتماعية .
ب / ٤ : معايير تقييم الأداء فى مختلف أنشطة المجال السياسى .
ب / ٥ : معلومات بشأن أنواع التقارير المالية والإقتصادية اللازمة لمتخذى القرارات فى المجال السياسى ، ودوريتها .

٢ - دورة التشغيل فى نظام المحاسبة السياسية « المنهاج المحاسبى »

تتمثل دورة التشغيل فى النظام المحاسبى بوجه عام فى ثلاث عمليات مترابطة ومتكاملة هى القياس والتحقيق والتقرير .

وبالنسبة لعملية القياس « Measurement » فإنها تعنى القياس الكمى والنقدى للعمليات المالية وتشمل التسجيل والتبويب ثم تلخيص العمليات فى صورتها النهائية أما التحقيق « Verification » فيختص بفحص عمليات القياس للبحث عما إذا كانت تعتبر إنعكاساً صحيحاً لنتائج العمليات موضع القياس وتعبر عن صدق عمليات القياس ، والتقرير « Communication » ينصرف إلى توصيل معلومات النظام المحاسبى لمستخدميها .

وتختلف أساليب القياس والتحقيق والتقرير بإختلاف المجال الذى تطبق فيه ، وذلك لإختلاف طبيعة الأنشطة والعمليات من مجال لأخر ، أى أن عمليات التشغيل التى تتم داخل النظام المحاسبى تختلف أساليبها وتتشكل وفقا لطبيعة العمليات موضع القياس للوحدة المحاسبية والتى يبنى على أساسها النظام المحاسبى[٢٨] .

وعلى ذلك فإن القياس الكمى والنقدى فى إطار نظام المحاسبة السياسية يفترض أن تتعدد أساليبه بحيث يتوفر لها الملائمة لطبيعة المجال السياسى الذى يذخر بالعديد من أوجه النشاط ومجالات إتخاذ القرارات ومن ثم فإن الباحث يرى أن القياس التاريخى للجوانب المالية لهذه الأنشطة لا يكفى وحدة لتلبية إحتياجات المستخدمين لمعلومات المحاسبة السياسية ، وإنما يجب بالإضافة إلى القياس التاريخى ، أستخدم القياس « الجارى » وفقا لسعر السوق الذى يعبر عن الحقائق الإقتصادية ويخدم أغراض إتخاذ القرارات السياسية كما أن تعدد مجالات النشاط السياسى تفرض على القياس المحاسبى ألا يقتصر على القياس القيمى أو النقدى بل يجب أن يشمل كذلك القياس « الكمى » بجانب القياس القيمى .

فالمتغيرات موضع القياس فى المحاسبة السياسية يلزم التعبير عن بعضها على الأقل بالكمية والقيمة معا لأغراض توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات وعلى ذلك يمكن الإفتراض بأنه فى نظام المحاسبة السياسية يجب أن تكون هناك « أساليب قياس مختلفة لأغراض مختلفة » .

فإعداد القوائم المالية للوحدة السياسية يمكن أن يتم وفقا للقياس التاريخى أما قياس تكاليف البدائل المتاحة لمجالات القرار السياسى فإنه يجب أن يتم على أساس « القياس الجارى » أى وفقا للقيمة السوقية أو وفقا للقيمة الإقتصادية التى تعكس تكلفة الفرصة المضاعة أو تكلف الفرصة البديلة بحسب نوعية القرار ، فمن غير المتصور أن تتم المفاضلة بين عدة بدائل لوضع إستراتيجيات سياسية ويتم التعبير عن تكلفة البدائل فى هذه الحالة وفقا للقياس التاريخى .

كما أن أساليب المحاسبة السياسية فى القياس يجب أن تتصف بالملائمة والشمول ، شأن أساليب المحاسبة الإدارية لتشمل التنبؤ بالتغيرات المستقبلية وإستخدام النسب والمؤشرات المالية

والأساليب الرياضية والإحصائية وإجراء المقارنات الزمانية والمكانية[٢٩] .

ويستلزم بناء نظام المحاسبة السياسية تحديد الوحدة المحاسبية التى يتم تحليل وتسجيل العمليات موضع القياس من وجهة نظرها ، ويرى الباحث أن تلك الوحدة تتمثل فى « الوحدة السياسية » والتى قد تتمثل فى حزب « خارج أو داخل الحكم » أو جماعة ضغط أو مجلس نيابى أو قد تتدرج لتشمل شخص أو مجموعة أشخاص يمثلون إتجاها سياسيا معينا فالمرشح المستقل الذى لا يتبع حزباً معيناً فى حاجة إلى خدمات المحاسبة السياسية لتحديد وقياس الأنشطة المختلفة له فى المجال السياسى ، من وضع برنامجه الإنتخابى وتسويقه وإدارة حملته الإنتخابية إلى غير ذلك من أوجه النشاط السياسى . كما أن الوحدة المحاسبية قد تتسع لتشمل الدولة بإعتبارها وحدة سياسية تمارس وظائف سياسية فى مختلف أنشطة المجال السياسى ، وهكذا فإن الوحدة المحاسبية السياسية وحدة ذات مستويات متدرجة قد تتسع لتشمل الدولة كوحدة سياسية أو حزب (الحاكم وخارج الحكم) أو جماعة سياسية وقد يضيق نطاق هذه الوحدة ليقتصر على « شخص واحد » .

وكلما إتسع نطاق الوحدة المحاسبية فى المحاسبة السياسية كلما كانت هناك حاجة إلى نظام متكامل للمحاسبة السياسية للقيام بمختلف الوظائف من قياس وتحقيق وتقرير بما يكفل تحقيق أهداف ذلك النظام من قياس وتقرير للموارد ولنتائج الأداء والرقابة على الأداء وتوفير المعلومات اللازمة للمساعدة فى ترشيد القرارات . والعكس صحيح فكلما ضاق نطاق الوحدة المحاسبية كلما كان نظام المحاسبة السياسية أقل شمولاً وقد يقتصر على بعض الوظائف مثل إعداد القوائم المالية - دون البعض الآخر .

٣ - مخرجات نظام المحاسبة السياسية :

يمكن تحديد وظائف نظام المحاسبة السياسية المتكامل فى ثلاثة وظائف رئيسية هى :

(أ) قياس تكلفة النشاط وإعداد القوائم المالية :

يمكن النظر إلى أنشطة المجال السياسى من حيث علاقتها بأهداف الوحدة السياسية إلى أنها تتمثل فى :

- نشاط إنتاجى يتمثل فى وضع البرامج والسياسات وصياغة الإستراتيجية .
- نشاط تسويقى يتمثل فى تسويق المنتج السياسى بإستخدام مختلف أساليب التسويق السياسى من وسائل إتصال سمعية وبصرية وعلاقات عامة ونشرات وندوات ومحاضرات ومطبوعات .
- نشاط إدارى وتمويلى يتمثل فى إدارة وتمويل أنشطة الوحدة السياسية الإنتاجية والتسويقية .

ولقياس تكلفة تلك الأنشطة يمكن تحديد وحدة التكلفة بإعتبار أنها تتمثل فى « المنتج السياسى » سواء كان « برنامجا سياسيا أو أصلا بشريا » « مرشح أو زعيم » « أو برنامجا إنتخابياً أو » « سياسة معينة داخلية أو خارجية » ويمكن تحليل تكلفة هذا المنتج إلى تكاليف إعداد (أو صنع) وتكاليف تسويق وتكاليف إدارة وتمويل . كما يمكن تحليل تكاليف تسويق كل منتج بحسب وسائل التسويق أو مناطق التسويق .

كما يمكن تبويب التكلفة فى إطار نظام المحاسبة السياسية بحسب علاقتها « بالقرار السياسى » إلى تكاليف تفاضلية وتكاليف غارقة . وهكذا أما القوائم المالية فإنها تشمل قائمة الإيرادات والمصروفات للوحدة السياسية مبوبة بحسب مصدر الإيرادات وبحسب نوعية المصروفات ، ويمكن إقتراح النموذج التالى لهذا الغرض : شكل رقم (٦) .

شكل رقم (٦) لنموذج قائمة الإيرادات والمصروفات للوحدة السياسية
عن الفترة من : إلى :

المصروفات		بيان	الإيرادات		بيان
كلى	جزئى		كلى	جزئى	
		مصروفات إعداد			مساهمات
	xxx	أجور		xxx	منطقة ....
	xxx	إيجارات	xxx	xxx	.....
	xxx	مطبوعات ومواد			تبرعات وإعانات من :
	xxx	أتعاب استشارات		xxx	(أ)
	xxx	أخرى		xxx	(ب)
				xxx	(جـ)
xxx		مصروفات تسويق		xxx	(د)
	xxx	مطبوعات ونشرات	xxx	xxx	(هـ)
	xxx	أجور ومكافآت			بيع صحف ومطبوعات
	xxx	ندوات ومحاضرات		xxx	(أ)
	xxx	إعلان ودعاية		xxx	(ب)
	xxx	حملات إنتخابية		xxx	(جـ)
	xxx	نقل وانتقالات	xxx		
	xxx	استقبالات			إيرادات أخرى
	xxx	تأجير معدات		xxx	فوائد ودائع بالبنوك
	xxx	قياسات رأى عام		xxx	أرباح بيع أصول
	xxx	أخرى		xxx	إيراد تأجير أماكن ومعدات
xxx		مصروفات إدارة وتمويل		xxx	إيرادات متنوعة
	xxx	أجور ومكافآت	xxx		
	xxx	فوائد وإعلان			الرصيد = عجز الإيرادات
	xxx	عمولات ومصروفات بنكية			
	xxx	أخرى			
xxx		مجموع المصروفات	xxx		

وقائمة المركز المالى توضح موارد الوحدة السياسية وأوجه إستخدامها وتمثل الموارد مصادر الاموال سواء كانت داخلية « مساهمات اعضاء الوحدة السياسية » او خارجية « » فى شكل تبرعات او إعانات او قروض من الغير اما اوجه إستخدامها فتمثل اصول الوحدة السياسية فى شكل مبانى وإنشاءات او وسائل نقل او كتب ومطبوعات او ودائع نقدية او إستثمارات مالية ... إلخ .

(ب) الرقابة على الأداء وتقييمه :

تشمل هذه الوظيفة الرقابة على نفقات الوحدة السياسية . ومواردها واصولها وتقييم ادائها المالى والإقتصادى بإستخدام مختلف الأساليب مثل الموازنات والمقارنات والنسب والمؤشرات

المالية ومحاسبة المسئولية لتقييم مردود النشاط فى جانبه المالى والإقتصادى .

(جـ) توفير المعلومات للمساعدة فى إتخاذ القرارات :

تتضمن هذه الوظيفة تحديد تكلفة البدائل المختلفة وإعداد التقارير اللازمة لمختلف مستويات الوحدة السياسية .شكل رقم

٤ ـ التغذية العكسية فى نظام المحاسبة السياسية :

يجب إعطاء عناية لعملية التغذية العكسية فى نظام المحاسبة السياسية وذلك بسبب حاجة الوحدة المحاسبية او التنظيم السياسى إلى إعادة المواءمة مع البيئة السياسية التى تتسم بالتغير السريع ، ويكفل نظام التغذية العكسية إذا ماتم الإهتمام بخطوطه وقنواته توفير مقدرة افضل على إعادة التكيف مع البيئة ، وهو من ناحية اخرى يعمل على تحسين جودة ونوعية المدخلات واساليب التشغيل ضمانا لجودة المخرجات .

ولما كانت التغذية العكسية تسلك خطا متجها من المدخلات إلى المخرجات فى نظام المحاسبة السياسية فإنها تتاثر اثناء الرحلة بالظروف والبيئة المحيطة بالنظام ، ومن ثم يحدث نوع من التطوير والتعديل فى المدخلات والمخرجات .

ويعرض الباحث نموذجاً لإطار نظام المحاسبة السياسية فى ضوء الأركان السابقة (شكل رقم ٩)

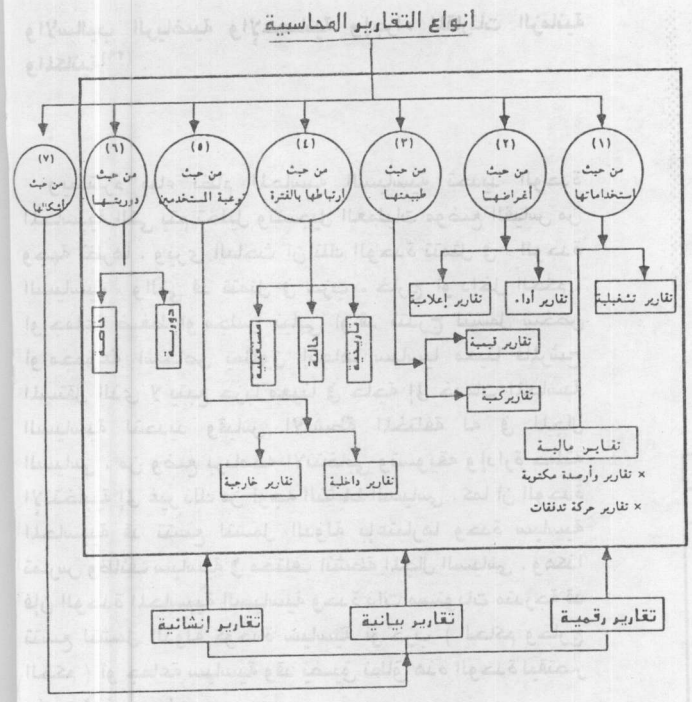

شكل رقم (٨)

(٣) للتعرف علي طبيعة كل نوع من التقارير المحاسبية يرجع إلي :
د. جلال الشافعى ، دراسات في المحاسبة الإدارية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

خلاصة ونتائج

إستهدف البحث محاولة وضع إطار تجريبى لنظام المحاسبة السياسية وذلك لخدمة متخذى القرارات فى انشطة المجال السياسى وذلك للامتداد بخدمات مهنة وعلم المحاسبة إلى هذا المجال الحيوى بعد ان تاخر المحاسبون طويلا فى هذا الصدد مقارنة بمجالات المعرفه الأخرى التى اصبحت تشكل جزءا من إطار نظام المعلومات السياسى ، مثل الإقتصاد السياسى والجغرافية السياسية وجغرافية الانتخابات والتسويق السياسى وعلم النفس وعلم الإجتماع والقانون وعلم الإحصاء وقد درس الباحث الظواهر التى تشير للحاجة إلى المحاسبة السياسية سواء من خلال تحليل انشطة المجال السياسى وما يقابلها من انشطة محاسبية او من حيث تزايد شعور السياسيين بالحاجة إلى خدمات المحاسبة لا سيما بعد ان تطورت مناهج التحليل السياسى واصبحت تعتمد بشكل اكبر على القياس الكمى للمتغيرات موضع الدراسة ، بل إن هناك من علماء السياسة من اشار بوضوح للحاجة إلى القياس الكمى فى مجال السياسة فقد ذكر ، ديفيد إيستون ، على سبيل المثال ان دقة المعلومات تتطلب الإعتماد على القياس الكمى فى التحليل السياسى . كما اشار غيره إلى اهمية الإستعانة بالمحاسبة فى انشطة المجال السياسى .

ودرس الباحث مدى إنطباق مفهوم النظم على المحاسبة السياسية ، ووصل إلى نتيجة مؤداها ان المحاسبة السياسية ينطبق عليها مفهوم النظم تماما وان نظام المحاسبة السياسية يعتبر من قبيل النظم النوعية فى المحاسبة التى تصمم بما يتلاءم وطبيعة المجال الذى تطبق فيه ، وإحتياجات متخذى القرارات فى هذا المجال للمعلومات المحاسبية ، ومن هنا فقد درس الباحث طبيعة وخصائص البيئة السياسية ومدى إحتياجات انواع القرارات الأساسية المتخذة فى هذه البيئة للمعلومات المحاسبية ، وقد اتبع الباحث مدخلا لإقتراح إطار لنظام المحاسبة السياسية يعتمد على دراسة المعلومات المحاسبية اللازمة للسياسيين والمعلومات السياسية اللازمة للمحاسبين وإدماج الأثنين فى إطار عام يرتكز على ما بينهما من اهداف مشتركة .

وبدراسة طبيعة ونطاق انشطة المجال السياسى فى إطارها النظرى وفى إطارها التطبيقى او الوضعى ، خلص الباحث إلا إنه يمكن تبويب تلك الانشطة إلى ثلاثة انواع رئيسية هى : تحديد الأهداف ووضع الإستراتيجية ، والتسويق السياسى ، وتقييم الأداء السياسى ، وقد وجد الباحث ان هناك حاجة إلى خدمات مهنة المحاسبة بالنسبة لمختلف لتلك الأنواع ، ومن ثم فقد تعرض لدراسة إقتراح إطار محاسبى يلبى حاجة المستخدمين لمعلومات المحاسبة فى انشطة المجال السياسى ، وقد إستند هذا الإطار إلى إستخدام مفهوم النظم حيث تبين من خلال الدراسة ان مفهوم النظم ينطبق على المحاسبة السياسية ، وبإعتبار المحاسبة السياسية نظاما محاسبيا ممركز الهدف ، فقد حدد الباحث إطار ذلك النظام فى جوانب اربعة هى على الترتيب :

(١) مدخلات نظام المحاسبة السياسية :

وحدد الباحث تلك المدخلات إستنادا إلى البيئة السياسية ، وانواع القرارات الرئيسية المرتبطة بها ، سواء كانت قرارات إستراتيجية او تشغيلية او تصحيحية ، وتمثلت تلك المدخلات فى

البيانات المتعلقة بالجوانب المالية والإقتصادية لانشطة المجال السياسى ، وبيانات ومعلومات عن الضوابط التى تحكم أداء الأنشطة فى المجال السياسى ، والتى تؤثر على تصميم نظام المحاسبة السياسية وتعتبر أحد مدخلاته .

(ب) دورة التشغيل فى نظام المحاسبة السياسية أو المنهاج المحاسبى :

بما يشمله من قياس وتحقيق وتقرير وهى خطوات المنهج المحاسبى بوجه عام التى تتسم بالترابط والتكامل والتى تميزه عن غيره من المناهج العلمية ، وقد درس الباحث فى هذا الصدد الأساليب المختلفة للقياس والتحقيق والتقرير التى تتفق وتتلاءم مع خصائص وطبيعة المجال السياسى وخلص إلى ضرورة إستخدام اساليب قياس مختلفة لأغراض مختلفة فى إطار المحاسبة السياسية ، كما درس الباحث مفهوم الوحدة المحاسبية فى المحاسبة السياسية وكيفية تحديدها وطبيعة وأنواع التقارير المستخدمة فى إطارها .

(جـ) مخرجات نظام المحاسبة السياسية :

تم تحديد مخرجات نظام المحاسبة السياسية فى ضوء وظائف هذا النظام وتمثلت تلك المخرجات فى التقارير المحاسبية التى يتم إنتاجها لمقابلة إحتياجات مستخدمى المعلومات فى هذا المجال .

(د) التغذية العكسية فى نظام المحاسبة السياسية :

درس الباحث دور واهمية التغذية العكسية فى نظام المحاسبة السياسية وكيف تسعى إلى احداث نوع من التطوير والتعديل فى مخرجات ومدخلات هذا النظام .

وقد عرض الباحث نموذجا لنظام المحاسبة السياسية يوضح أركانه الأربعة من مدخلات ودورة تشغيل ومخرجات وتغذية عكسية ، كما يوضح هذا النموذج مدى الترابط والتكامل بين تلك الأجزاء .

ويعتقد الباحث ان المستقبل سوف يؤكد اهمية المحاسبة السياسية كنظام متكامل لإنتاج المعلومات اللازمة لقياس وتحقيق الجوانب المالية والإقتصادية لمجالات النشاط السياسية والتقرير عنها ، لا سيما بعد أن اصبحت البيئة التى تعمل فيها المحاسبة سياسية واضحة الملامح بدرجة متزايدة ، كما ان إتجاه معظم بلدان العالم إلى الأخذ فى مجال السياسة بالنظم التعددية بدلا من النظم الشمولية وحتى بالنسبة للنظم الشمولية التقليدية والتى تتجه الآن إلى إعادة الهيكلة مستهدفة تعميق الديمقراطية فى المجتمع وتنشيط المؤسسات المنتجة على الصعيد المحلى والقومى ، وتدعيم المبادىء الديمقراطية فى الإدارة ، وزيادة المشاركة من جانب المنظمات الجماهيرية والنقابات العمالية ، وتقوية دور منظمات المنتخبين (Work Collectives) والحث على ممارسة النقد الذاتى على جميع المستويات وتحقيق العلانية بالنسبة للعمل السياسى ، كل تلك الظواهر تؤكد إن الفئات المستخدمة لمعلومات المحاسبة السياسية سوف تشهد تزايدا فى المستقبل ، أى إن عامل الطلب فى تزايد بالنسبة لنظام المحاسبة السياسية وهذا ما سوف يفرض على المحاسبين (باعتبارهم يمثلون جانب

شكل رقم (٩) "نموذج نظام المحاسبة السياسية

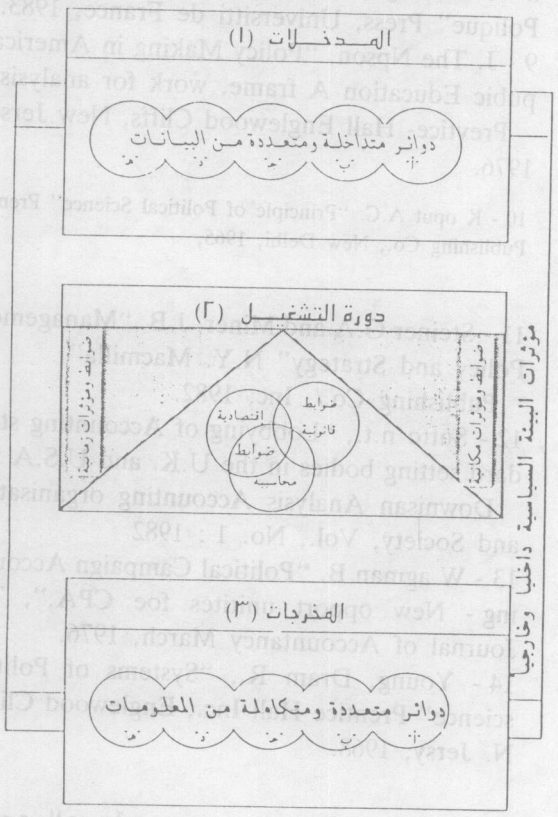

العرض) ضرورة إعطاء الإهتمام الكافى لتطوير منتجاتهم تبعا لمدى الطلب عليها ، ومن هنا فإن الباحث يوصى بالعمل على ربط الحقل المحاسبى بالحقل السياسى من خلال نظام ملائم للمحاسبة السياسية .

المراجع الاجنبية

1 - A.A.A., "Astolement of Basis Accounting" Evanstoms III, A.A.A... 1966.

2 - Btunn, S. "Geography and Bolitics in America" Social Equity and Political Democracy, New York Wlarpet and Row, 1972.

3 - Busteed, M. "Geography and voting Behaviour" Oxford, Oxford University Press' 1975.

4 - Church man C.W., "The Systems Approach", New York. Delta Books, 1968.

5 - Cohen, S. And Rosenthol, L, "A Geographic Model for Political Systems Ayalysis "Geographicl Review 61, 1971,

6 - D.Easton The New revolution in politcal Science "American Political Science Review," IXII. December 1969.

7 - Doley, L., Muellet, G., "Accounting in the Arena of world Politics" Journal of Accuantancy

February 1982.
8 - Dominiage David and other "Le marketing Polique" Press, Universitti de France, 1983.
9 - J. The Npson, "Policy Making in American pubic Education A frame, work for analysis". Prevtice- Hall Englewood Cliffs, New Jersey 1976.

10 - K oput A.C. "Principle of Political Science" Premier Publishing Co., New Delhi, 1965,

11 - Steiner G.A and Miner. J.B. "Management Policy and Strategy" N.Y. Macmilla" Publishing Co./, Inc, 1982.
12 - Sutto n.t., "Lobbying of Accounting standard setting bodies in the U.K. and U.S.A : A Downisan Analysis Accounting organisation and Society, Vol., No. 1 : 1982
13 - W agman B. "Political Campaign Accounting - New opport unitites foe CPA,", The Journal of Accountancy March, 1976,
14 - Young, Dram R., "Systems of Political science" Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs., N. Jersy, 1968.

المراجع العربية

١ ـ د . أحمد سامى عثمان ، بحوث فى التكاليف والمحاسبة الادارية ، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٨٨ .
٢ ـ د . أحمد فؤاد عبد الخالق ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٢ .
٣ ـ د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، ١٩٨٨ .
٤ ـ د . جلال الشافعى ، « دراسات فى المحاسبة الادارية» ، مكتبة المدينة ، الزقازيق ، ١٩٨٩ .
٥ ـ د . متولى بدوى عامر ، « إطار المحاسبة الادارية » دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٩ .

الهـوامـش .

(1) D. Easton The new reavlution in plitcal scitcal science " American Political Scitical Science Review". LXII. December, 1969, P.3.

(2) Domimioge David and other " Le marketing Politique " press Universitaipes defrance, 1983. pp. 5- 14.

(3) Chon.S . and Rosenthal, L.A Geographic Model for Political Systems " Analysis " Geographical Review" 1971, p.6.

(٤) يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى :
(أ) د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٧ ـ ١٢ .

(B) Dominioge and others, op.cit, PP.100 - 114.

(C) - Kopur A.c., Principles of Political science , Premier Publishing Co., New Delhi, 1965, PP.1 - 15 .

- Young, Oran R., " Systeims of Political science ", Prentice Hell in (D) C., Englewood CliFFs, N.Zersy, 1968, PP.1-4 .

(٥) د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦ .

(6) - J. thompson., " Policy Making in American Public Education : Aframe work for Analysis. " Premtice - Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1976, P.13.

(7) Domnique D. and others, Op, cit, P.13
(8) Ibid, P.14 .

)9(xvpy rx ¿gı jrqxb 'gx hgvpy hgshfe lk q 41 æ 72 mı¿gı ggmemr ygx hgrve fxk hgjsmxe hgsxhsx mhg»yhxn hgsxhsxn xlık hgvpmy 'gx krs hglvpy q 53 æ 04 Œ

(10) Ibid, P.24 .

(11) Dominioque D., and others, op, Dit, p.20.

(12) Wagman, B., " Political Gampaign Accouting - new apportun appotunities for the CPA ", The Journal of Accountancg, march, 1976, PP. 39 - 40.

(١٣) د . بطرس بطرس غالى ، ومحمد خيرى عيسى ، المدخل علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

(14) Sutton, T. Labbying. Of Accounting Standard Setting Bodies in the U.K. and U.S.A.A Downsian Analysis Accounting organization and Society, Vol., No 1, 1984, P. 85

(١٥) د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .

(16) Daley, L., and Mueller, G.,Accounting in the Arema of World Politics, Journal of Accountanig, Februaryu 1982., PP. 40-50.

(17) Churchman, C.W., " Thesystems Approach ", New York, Delta Books, 1968, PP.3-29.

(١٨) د . احمد فؤاد عبد الخالق ، نظم المعلومات المحاسبية ، ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٥ .

(19) A.A,A., " Astatement of Basis Accounitg theory ", Evanston, 111, A.A.A., 1966, p.1

(٢٠) د . احمد سامى عثمان ، بحوث فى التكاليف والمحاسبة الإدارية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥٣ .

(٢١) اصبحت الكغرافيا السياسية علماً له مناهجه واساليبه فى البحث والدراسة ، ويمكن الرجوع فى هذا الصدد على سبيل المثال إلى :

(A) Brunn's " Geography and Politics in America " Social Equity and Political Democracy, New York, Harper and Raw, 1972.

(B) Busteed, M. " Geozra hy and voting Behaviour " OxFord, oxford, university Press, 1975.

(٢٢) إكتشاف ظاهرة ، الجريماندريج ، عن طريقين اولهما دراسة وتحليل خريطة الدوائر الإنتخابية للتثبيت ممن وجود إمتداد جغرافى للدوائر الإنتخابية ، اما ظاهرة سوء توزيع الناخبين على الدوائر فتوجد عدة طرق لقياسها : قياس درجة التطرف اى نسبة الدائرة الصغرى ، وطريقة قياس معدل الإنحراف حيث يتم مقارنة حجم كل دائرة بالحجم المتوسط للدوائر ، ويمكن الرجوع فى ذلك تفصيلا إلى :
د . جاسم محمد كرم ، ، جغرافيا الإنتخابات تطورها ومنهجيتها دراسة فى الجغرافية السياسية ، ، مجلة العلوم الإجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد ١٦ العدد الثالث ، ١٩٨٨ ص ٧٧ ـ ٨٧ .

(٢٧) كلمة إستراتيجية مشتقة من كلمة ، إستراتيجوس ، اليونانية بمعنى قائدو والإستراتيجية فى الأعمال الحربية هى الخطة العامة الموضوعة لإحراز هدف .

ويرى البعض انها علم القيادة بينما يرى آخرون انها فن القيادة ، تختلف الإستراتيجية عن « التكتيك » ، وهى كلمة مشتقة من كلمة « ماسبق » اليونانية وتعنى « يهيىء الحرب » ، ويعرف التكتيك بانه فن القيادة فى ميدان المعركة أو بانه تخطيط يوضع لمعركة واحدة .

ومن اشهر خبراء الإستراتيجية فى العالم كلا وسنتيز الالمانى وليدل هارت الإنجليزى ، ويوفر الفرنسى وقد عرف الأول الإستراتيجية العسكرية بغية تحقيق اهداف سياسية ، بينما يعرفها الثانى بانها « بالتكتيكية الإيرادات المتقابلة التى تستعمل القوة فى بعض ما ينشا بينها من نزاع .

يرجع تفصيلا فى ذلك إلى :

د . بطرس غالى ، د . محمود عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، مرجع سابق ص ٤٠٤ - ٤٠٧ .

(٢٤) د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

(٢٥) المرجع السابق ص ٣٥٧ .

(26) Steiner G.A and Miner. J.B., " Manayement Policy and Strategy " N.Y Macmillan Publishing Co., Ine, 1982, P.18 .

(27) Dominiage, and otheris, Op. cit, P.28.

(٢٨) د . متولى بدوى عامر ، إطار المحاسبة الإدارية ، دار النهضة العربية ١٩٦٩ ، ص ١٦ .

(٢٩) راجع بشان اساليب القياس فى المحاسبة الإدارية إلى :
د . جلال الشافعى ، دراسات فى المحاسبة الإدارية ، مكتبة المدينة بالزقازيق ، ١٩٨٩ ص ١٩ - ٢٢ .

(٣٠) للتعرف على طبيعة كل نوع من التقارير المحاسبية يرجع إلى :
د . جلال الشافعى ، دراسات فى المحاسبة الإدارية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

● إدارة الأمن ●

الطباعة الهولوجرافية لمنع التزييف والتزوير

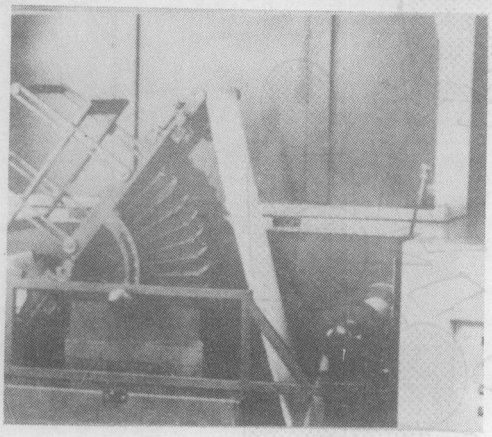

بالإستعانة بالكمبيوتر أصبحت الكثير من العمليات الانتاجية أقل اعتماداً على مهارة الأفراد . . ومن ثم أصبحت مهمة المزور سهلة فى شراء المعدات التى تستخرج صورا مطابقة لمنتجات الشركات المشهورة بل وحتى تقليد عبوة المنتج بحيث يصعب تمييز المنتج المزيف عن المنتج الأصلى .

من أجل ذلك نشطت للعمل كثيرا من هيئات مكافحة التزوير فى مختلف أنحاء العالم بعد أن أصبحت عمليات التزوير فى الصناعة والتجارة تكلف حاليا حوالى ٥٤٠٠٠ مليون جنيه استرلينى فى السنة أى ما يعادل ٦,٣٪ من التجارة العالمية .

ولقد تمثل إهتمام بريطانيا بالمشكلة مؤخرا فى انشاء هيئة مخابرات مكافحة التزوير فى العام الماضى وذلك لمواجهة مشاكل الشركات المتضررة التى تعرضت منتجاتها للتزوير .

ومن الطبيعى أن تلجأ هذه الشركات المتضررة وخاصة فى مجال المجوهرات والعطور والأزياء والكومبيوتر إلى التكنولوجيا لمساعدتها فى توفير رموز سرية لايمكن تقليدها وذلك لتوثيق منتجاتها . وقد استفادت هذه الشركات كثيرا من التطورات الحديثة فى مجال الهولوجرافى .

والهولوجرافيا طريقة حديثةنسبيا لتسجيل صورة الشىء وتختلف كثيرا عن عملية التصوير الفوتوجرافى .

ففى حالة التصوير الفوتوغرافى تستخدم عدسة ضوئية لتحويل موجة الشىء إلى صورة للمنظر فى بعدين . أما فى الطريقة الهولوجرافية فيتم تسجيل موجة الشىء نفسها وليس صورة ثنائية البعد له . وذلك بطريقة يمكن معها الحصول على منظر مجسم (ثلاثى البعد) للشىء الأصلى . . . بإضافة ذلك السجل فيما بعد بحيث تراه رأى العين رغم أنه لم يعد موجودا .

لقد أدخلت الأساليب الهولوجرافية بالفعل إلى قطاعات عريضة من الجمهور باتباعها فى الشركات والبنوك التى تصدر بطاقات خاصة لزبائنها لأغراض التعامل المالى حيث تحمل كل بطاقة هولوجراما مستويا مميزا وهذه الطريقة تجعل التزوير صعبا إلى حد كبير .

ويمثل جهاز « هولوكوبيار » الذى استحدثته إحدى الشركات العالمية « أبلاديدهولوجرافيكس » تقدما ملحوظا فى المعركة ضد التزييف لان الهولوجرامات التى ينتجها من المستحيل تقليدها بصورة غير قانونية حيث ينتج الجهاز هولوجرامات انعكاس ذات حساسية عالية يتم تشكلها بواسطة مستويات متوازنة من حلقات التداخل فى الورق الحساس . وبالإمكان إنتاج هولوجرامات أصلية فريدة من نوعها لمعلومات على شكل طبقات مشتقاه من نماذج صلبة يمكن أن تكون شعارات معقدة أو لأغراض معينة الهولوجرام قطع مرنة من البوليمر يمكن تثبيتها على الورق والبلاستيك والمنسوجات والخزفيات والمعادن . . وبالإمكان وضعه كلوحة على المنتج أو تغطى سطحه بأكمله كتراخيص الدخول الأمنية .

ويمكن أن تتضمن المعلومات بيانات أمنية يتسنى رؤيتها فقط عند تسليط ضوء خاص بزاوية سقوط حرجة تكون كافية لتوثيق الهولوجرام الأصلى واستبعاد المزيف . . كما يمكن انتاج نسخ من الهولوجرام الأصلى بالجملة بواسطة جهاز الهولوكوبيار كما يمكن فهرسة كل نسخة بصورة سرية أو ظاهرة بإدخال عداد يستخدم الدايودات المشعة للضوء فى النموذج الهولوجرافى .